الأمم المتحدة

A/HRC/49/35

الجمعية العامة

Distr.: General
1 February 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على عدم إتاحة وتوزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل منصف وعلى نطاق عالمي، وتفاقم أوجه انعدام المساواة بين الدول

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 14/46، بحث الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على عدم إتاحة وتوزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل منصف وعلى نطاق عالمي، وتفاقم أوجه انعدام المساواة بين الدول، ويسلّط التقرير الضوء على أن تأخيرات اللقاحات ليس لها فقط آثار صحية خطيرة ولكن أيضاً آثار عميقة أخرى على حقوق الإنسان. ويشكّل أيضاً عدم توافر إمكانية الوصول إلى اللقاحات قوة دافعة وراء التباين الحاد في التعافي الاقتصادي من الموجات السابقة من الجائحة، ما أدى إلى عكس التقدم الذي جرى إحرازه بشق الأنفس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما دفع البلدان النامية إلى الخلف بدرجة أكثر.

وتدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة العقبات القائمة لضمان وصول لقاحات كوفيد-19 إلى الجميع. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على قيمة دمج النُهُج القائمة على حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها والتعافي منها. ويجب أن تعالج أي عملية تعافٍ الأسباب

* اتُفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة له.

الرجاء إعادة الاستعمال

الجذرية لانعدام المساواة ولعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتشرّد الأشخاص. كما أن إعادة البناء بشكل أفضل انطلاقاً من الجائحة سيتطلب تنفيذ الطيف الكامل لحقوق الإنسان، على النحو الذي أكده الأمين العام في "خطتنا المشتركة". وكما أكّد الأمين العام أيضاً في " أسمى التطلعات: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، فمن الأهمية بمكان أيضاً التأكد من الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدام لعام 2030.

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 14/46، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً، في الدورة التاسعة والأربعين للمجلس، عن الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على عدم إتاحة وتوزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل منصف وعلى نطاق عالمي، وتفاقم أوجه انعدام المساواة بين الدول، بما في ذلك أوجه الضعف والتحديات ذات الصلة وتأثير ذلك على حق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وقدمت المفوضة السامية تقريراً شفوياً إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين.

2- وطلب المجلس إلى المفوّضة السامية أن تعد التقرير، بالتشاور مع الدول والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وتلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) 11 مساهمة خطية استجابةً لطلب الحصول على مدخلات، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية[1].

ثانياً- انعدام المساواة في اللقاحات، وحقوق الإنسان

ألف- لمحة عامة

3- كان بدء توزيع لقاحات كوفيد-19 بعد عام من ظهور الفيروس المسؤول عن كوفيد-19 لأول مرة إنجازاً علمياً مهماً. بيد أن طبيعة بدء التوزيع قد كشفت عن وجود تفاوتات صارخة. فحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد جرى تلقيح ما يزيد قليلاً عن 10 في المائة من البالغين في البلدان المنخفضة الدخل بجرعة واحدة على الأقل، بالمقارنة بنسبة 67 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[2]. ويقوم عدد من البلدان التي لقّحت أغلبية سكانها بإعطاء سكانها الجرعات التعزيزية، ويأخذ بعضها بإجراءات تنظيمية بشأن اللقاحات ويخزّن اللقاحات، في حين أن أغلبية كبيرة من الناس في البلدان النامية لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الوصول بدرجة كافية إلى التلقيح الكامل ضد كوفيد-19.

4- وبالنظر إلى أنه جرى إنتاج 11,2 مليار جرعة من اللقاحات بحلول نهاية عام 2021[3]، فمن المتوقع أن تزيد جهود الإنتاج بأكثر من الضعف لتصل إلى 24 مليار جرعة بحلول حزيران/يونيه 2022[4]. وسيكون ذلك كافياً من الناحية الكمية لتلقيح سكان العالم بالكامل، ولكن معظم الجرعات في المنتظرة في

(1) الورقات المقدمة متاحة على الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/COVID-19-vaccines.aspx.

(2) انظر الرابط: https://data.undp.org/vaccine-equity/ (البيانات بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2022).

(3) أسفرت جرعات كوفيد-19 البالغة 11 مليار جرعة المنتَجة في عام 2021 عن أكبر حملة تلقيح في تاريخ البشرية، وسيلزم في عام 2022 القيام بإعادة توزيع اللقاحات وابتكارها بدرجة أكبر وبشكل أفضل، وفقاً للاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية.

(4) بالنظر إلى أن من المتوقع أن يصل إنتاج لقاحات كوفيد-19 إلى أكثر من 12 مليار وحدة بحلول نهاية عام 2021 و24 مليار وحدة بحلول منتصف عام 2022، يجدد مصنعو اللقاحات الابتكاريون التزامهم بدعم جهود مجموعة العشرين الرامية إلى معالجة العوائق المتبقية أمام الوصول إلى اللقاحات بشكل منصف، وفقاً للاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية؛ أنظر أيضاً الرابط: https://www.imf.org/external/NP/Res/GHP/dashboardv2.html.

خطوط الإنتاج مخصصة بالفعل للبلدان المرتفعة الدخل[5]. وحتى بعض اللقاحات المنتَجة في أفريقيا، حيث جرى تلقيح 10 في المائة فقط من السكان[6]، قد شُحنت إلى البلدان التي لقحت بالفعل أغلبية سكانها[7]. وفي جميع البلدان، تحدث حالات خطيرة من مرض كوفيد-19 ومن وفياته والتي تحدث بشكل مهيمن في صفوف أولئك الذين لم يجر تلقيحهم[8].

5- ولا يزال الحد من انتشار الفيروس يتطلب مزيجاً من التدابير الفعالة، بما في ذلك ارتداء أقنعة الوجه الواقية، والتباعد الجسدي والاختبار، ومع ذلك تظل اللقاحات عاملاً محدداً قوياً بصورة خاصة للسيطرة على تأثير الجائحة عن طريق الحد من مخاطر الأعراض الشديدة، ومن حالات الإدخال في المستشفيات والوفاة[9]. وإذا بقيت أعداد كبيرة من المجتمع العالمي غير ملقَّحة، فستظل فعالية التلقيح كاستراتيجية للصحة العامة معرضة للخطر، مع ما لذلك من آثار خطيرة على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في كل من الحياة والصحة والعمل والتعليم والضمان الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز. ويجري حقاً تقويض الحق في الصحة لجميع الأشخاص عندما لا تكون اللقاحات متاحة للجميع، نظراً إلى أن المتحوِّرات، بما في ذلك الأنواع الأكثر خطورة، قد تستمر في التطور والتأثير على الصحة العامة، كما يتضح من ظهور متحوِّر "أوميكرون" في الآونة الأخيرة وانتشاره بسرعة.

6- ويوجد قدر كبير من عدم التيقّن بشأن كيف سيتطوّر الفيروس وخيارات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، مثل استحداث علاجات أو لقاحات جديدة فعالة. وقد تؤدي موجات العدوى المتتالية، نتيجة لمعدلات التلقيح غير الكافية، إلى تطور الفيروس وظهور متحوِّرات جديدة، مثل "أوميكرون"، قد تكون أكثر عدوى أو قد تكون لها القدرة على التهرب من المناعة[10]. ولذلك ينبغي أن يكون من مصلحة الجميع ضمان الوصول بشكل منصف وعلى نطاق عالمي إلى لقاحات كوفيد-19 للجميع في أسرع وقت ممكن.

باء- التزامات الدول

7- تشكّل إتاحة الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 الآمنة والفعالة عنصراً أساسياً لحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية[11]. وقد أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تفسيرها لذلك والحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن على الدول التزاماً باتخاذ جميع التدابير اللازمة، على سبيل الأولوية وبأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة لها، لضمان حصول جميع الأشخاص على لقاحات ضد كوفيد-19، دون أي تمييز[12].

(5) انظر الرابط: https://news.un.org/en/story/2021/09/1100192.

(6) انظر الرابط: https://africacdc.org/COVID-19-vaccination/.

(7) انظر الرابط: https://www.nytimes.com/2021/08/16/business/johnson-johnson-vaccine-africa-export-ed-europe.html.

(8) انظر على سبيل المثال الرابط: https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-(COVID-19)-vaccines؛ والرابط https://www.cdc.gov/mmwr/volumes/70/wr/mm7037e1.htm؛ والرابط: https://ourworldindata.org/covid-deaths-by-vaccination.

(9) انظر الرابط: https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-(COVID-19)-vaccines.

(10) انظر الرابط: https://www.who.int/en/activities/tracking-SARS-CoV-2-variants/.

(11) انظر الوثيقة E/C.12/2021/1.

(12) المرجع نفسه.

8- وبالنظر إلى أن الفيروس لا يعرف الحدود، فإن الاستثمار في بلد ما غير كاف بطبيعته، إذا كانت البلدان الأخرى تفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19. فالطبيعة العالمية للجائحة تجعل من الواجب على جميع الدول الوفاء بالتزاماتها بأن تدعم، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، الجهود الرامية إلى إتاحة اللقاحات على الصعيد العالمي[13]. ويتعين على الدول القادرة على تقديم المساعدة التقنية أو المالية أن تتعاون دولياً وأن تقدم الدعم حسب الحاجة من أجل تدعيم الحق في الصحة، ولا سيما في مواجهة الجائحة. وهذا يشمل تقاسم البحوث والمعرفة والأجهزة والإمدادات الطبية واتخاذ إجراءات منسقة للحد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للأزمة الصحية ولتعزيز التعافي الاقتصادي على الصعيد العالمي[14].

9- ووفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشكل النزعة القومية اللقاحية خرقاً لما يقع على الدول من التزامات عابرة للحدود الإقليمية بتجنب اتخاذ قرارات تحد من قدرة الدول الأخرى على إتاحة اللقاحات لسكانها، وتبعاً لذلك تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة كل من: الحق في الصحة، لأنه ينتج عن هذه النزعة نقص في اللقاحات لمن هم في أمس الحاجة إليها في أقل البلدان نمواً[15]. وأكّدت اللجنة على أنه ينبغي أن تضمن الدول عدم اتخاذ أي قرار أو تدبير من جانب واحد يعوق الوصول إلى اللقاحات، وأن أي قيود تستهدف تأمين الإمدادات الوطنية يجب أن تتسم بالتناسب، كما يجب أن تُؤخذ الاحتياجات العاجلة للبلدان الأخرى في الاعتبار[16]. وفضلاً عن ذلك، يتعين على الدول أن تضمن ألا تنطوي تدابير إغلاق الحدود على التمييز على أساس الجنسية، وأنه يلزم، في حالة وجود ما يبرر هذه الخطوة من الناحية الوبائية، أن يجري تقييم التدابير البديلة من أجل التخفيف وتجنب التسبب في مزيد من الضرر الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المعنية.

10- وتتحمل الدول أيضاً مسؤولية اتخاذ خطوات لإزالة العقبات التي تعرقل إنتاج اللقاحات وتوزيعها بشكل فعال. وحالياً، تمثل حقوق الملكية الفكرية عقبات ليس فقط أمام التوسع الكافي في إنتاج اللقاح، ولكن أيضاً أمام عناصر أخرى بالغة الأهمية من عناصر الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الاختبار والعلاج. ولكن هذه الحواجز ليست ثابتة. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت مجموعة كبيرة من الدول، بقيادة الهند وجنوب إفريقيا، مقترحاً للحصول على تنازل في إطار الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، فيما يتعلق بالوقاية من جائحة كوفيد-19 أو احتوائها أو معالجتها، وأن يستمر ذلك إلى أن يحدث التلقيح على نطاق واسع على صعيد العالم وإلى أن تتحقق المناعة لأغلبية سكان العالم[17]. ومع ظهور متحوِّر "أوميكرون" من فيروس كوفيد-19 وقيود السفر ذات الصلة، جرى إلى أجل غير مسمى تأجيل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي كان من المفترض أن يُجرى فيه المزيد من المفاوضات[18]. ودعماً لهذه الدعوة، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن المرونة المنصوص عليها في اللوائح التجارية موجودة من أجل حالات الطوارئ؛ وإلى أن

(13) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(14) انظر المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(16) انظر المرجع نفسه.

(17) انظر الرابط: https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/IP/C/W669.pdf&Open=True؛ والرابط https://www.theguardian.com/world/2021/mar/05/covid-vaccines-who-chief-backs-patent-waiver-to-boost-production.

(18) انظر الرابط: https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/mc12_26nov21_e.htm.

الجائحة العالمية التي أجبرت كثيراً من المجتمعات على الإغلاق والتي تسببت في ضرر كبير للشركات من جميع الأحجام مؤهلة بالتأكيد للاستفادة من هذه المرونة[19].

11- وفي حين أن إعمال الحق في الصحة ينبغي أن يتحقق تدريجياً، فإن الدول مطالبة باتخاذ خطوات مدروسة ومحددة وهادفة من أجل إعمال الحق في الصحة والوفاء فوراً بالحد الأدنى من المتطلبات اللازمة، مثل الحصول على اللقاحات دون تمييز. ولا بد من بذل جهود مركَّزة لإزالة الحواجز ومنع التمييز المحتمل مُسبقاً ومراقبة توزيع اللقاحات بغية تجنب التمييز. ويشمل التزام الدول بضمان الحصول على اللقاحات تجنب أي تراجع في الحق في الصحة وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

12- ويشير الالتزام باستخدام أقصى الموارد المتاحة لضمان الحق في الصحة[20] إلى الموارد الموجودة داخل الدولة وتلك المتاحة من المجتمع الدولي عن طريق التعاون والمساعدة الدوليين. وينبغي أن تنظر الدول في اتخاذ تدابير للإغاثة الاقتصادية والأخذ بحوافز مالية وحزم للحماية الاجتماعية حسب الضرورة من أجل التخفيف من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. والشفافية والمساءلة هما من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التزامات الدول بدعم الحق في الصحة كما أن لهما صلة خاصة بعملية صنع القرار والتواصل مع الجهات صاحبة المصلحة والوصول إلى سبل الانتصاف.

13- وفضلاً عن ذلك، يقع على الدول التزام بحماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أطراف ثالثة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية. وللقيام بذلك، يجب على الدول أن تتخذ الخطوات المناسبة لمنع مثل هذه الانتهاكات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وتقديم الإنصاف بشأنها عن طريق الأخذ بسياسات وتشريعات وأنظمة وعمليات تقاض فعالة[21]. وهذا يشمل ممارسة الدول للسيطرة والنفوذ على سلوك الشركات القائمة داخل أراضيها أو الخاضعة لولايتها القضائية، بما في ذلك سلوكها خارج إقليمها[22]. وفي سياق الحق في الصحة، ينبغي أن تعتمد الدول تشريعات أو تدابير أخرى لضمان امتثال الجهات الفاعلة الخاصة، بما في ذلك الشركات، لمعايير حقوق الإنسان عند تقديم الرعاية الصحية أو خدمات أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها[23].

جيم- مسؤوليات مؤسسات الأعمال

14- يمكن لشركات الأدوية أن تُسهم بطرق مختلفة في إعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. فتطوير وإنتاج اللقاحات التي تستجيب بفعالية للجائحة العالمية هما إسهامان مهمّان في هذا الصدد، شأنهما شأن تزويد الأفراد والمجتمعات بمعلومات مهمة وموضوعية عن قضايا الصحة العامة.

15- وشركات الأدوية، شأنها في ذلك شأن جميع الشركات، عليها مسؤولية احترام حقوق الإنسان، كما هو مبين في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويتعين عليها تجنب التعدي على حقوق الإنسان للآخرين وأن تعالج ما للأنشطة التي تعمل فيها من تأثيرات سلبية على حقوق

(19) انظر الرابط: https://www.theguardian.com/commentisfree/2021/mar/05/vaccination-covid-vaccines-rich-nations.

(20) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 25(2020) بشأن العلم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة 47.

(21) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الوثيقة A/HRC/17/31، المرفق، المبدأ 1.

(22) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24(2017) بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية، الفقرتان 26 و28.

(23) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Factsheet31.pdf, p. 26.

الإنسان[24]. ويتطلب الوفاء بهذه المسؤولية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بغية تحديد ومنع وتخفيف ومعالجة أي مخاطر أو تأثيرات فعلية لأنشطتها وعملياتها على حقوق الإنسان[25]. كما يشمل هذا الوفاء إصدار بلاغات علنية بشأن الكيفية التي عالجت بها الشركة تأثيراتها على حقوق الإنسان[26].

16- وتشمل العناية الواجبة بحقوق الإنسان في سياق اللقاحات تقييم وتخفيف ومعالجة المخاطر والتأثيرات السلبية لأنشطة مثل تطوير اللقاحات وتسعيرها وبيعها وتوزيعها على حقوق الإنسان. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير والتوزيع، النظر في التأثيرات السلبية لهذه القرارات فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات بصورة تمييزية، وخاصة في أوضاع المعاناة من الضعف والتهميش[27]. وللوفاء بمسؤولية شركات الأدوية عن احترام حقوق الإنسان، يتعين عليها الامتناع عن التسبب أو الإسهام في التأثيرات السلبية التي تلحق بالحق في الحياة أو في الصحة أو في التنمية.

17- ووفقاً للعديد من آليات حقوق الإنسان[28]، أخفقت شركات الأدوية في الوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان في سياق كل من الهيكل التسعيري للقاح كوفيد-19، وسجلات الملكية الفكرية، وتقاسم المعرفة والتكنولوجيا، وتخصيص جرعات الموارد المتاحة، والشفافية العامة، وهذه الأخيرة هي مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان الدولية. فبدون الكشف عن المعلومات الرئيسية، لا يكون من الممكن تحديد سياسات وممارسات الوصول إلى اللقاحات تحديداً صحيحاً أو تقييمها تقييماً مفيداً[29]، وهو ما يشكّل مصدر قلق كبير نظراً إلى طبيعة اللقاحات باعتبارها سلعة عامة عالمية. وتشمل الشواغل الأخرى: إعطاء الأولوية لإيصال اللقاحات إلى البلدان المرتفعة الدخل، وعدم تقاسم التكنولوجيا والمعرفة اللازمين لزيادة العرض، ومحدودية الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات الحيوية بشأن العقود والتسعير وتخصيص الجرعات[30].

18- وينبغي ألّا تسعى شركات الأدوية إلى تقييد أو تقليص أو تقويض المرونات والسمات الأخرى لنظام الملكية الفكرية، المصمَّمة لحماية وتعزيز الوصول إلى الأدوية الموجودة، وهو ما ينطبق أيضاً على لقاحات كوفيد-19[31]. ويتعين عليها الامتناع عن الاحتجاج بحقوق الملكية الفكرية بطريقة لا تتوافق مع حق كل شخص في الوصول إلى لقاح آمن وفعال ضد فيروس كوفيد-19. وينبغي أن تعترف الشركات أيضاً بحق البلدان في الاعتماد على أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) للوفاء بالتزامها بأن تكفل، بأسرع ما يمكن، الوصول إلى هذا اللقاح بشكل منصف وعلى نطاق عالمي[32].

(24) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ 11.

(25) المرجع نفسه، المبدأ 15.

(26) المرجع نفسه، المبدأ 21.

(27) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_AccessVaccines_Guidance.pdf.

(28) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=26484&LangID=E؛ والرابط: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27670&LangID=E؛ والرابط: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27875&LangID=E.

(29) الوثيقة A/63/263، المرفق، الفقرات 6-8.

(30) Amnesty International, “A double dose of inequality, pharma companies and the COVID-19 vaccines crisis”, 2021, p. 20؛ انظر أيضاً الرابط: https://www.oxfam.org/en/press-releases/rich-countries-have-received-more-vaccines-run-christmas-african-countries-have-all; and https://health.policy-watch.news/africa-COVID-19-perc-vaccine/.

(31) الوثيقة A/63/263، المرفق، الفقرتان 26 و32.

(32) الوثيقة E/C.12/2021/1، الفقرة 6.

19- وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتعين على الشركات في أي قطاع اتخاذ خطوات معقولة لمنع وتخفيف وقوع الضرر للناس فيما يتصل بأي تدابير تتخذها في مكان العمل استجابة لدواعي فيروس كوفيد-19[33]. وبالنظر إلى أن لقاحات كوفيد-19 تعتبر من بين التدابير الوقائية الرئيسية للحماية من الإصابة بالمرض ومن آثاره الضارة[34]، فإن مما يتفق مع هذه المسؤوليات أن تدعم الشركات بنشاط التلقيح الطوعي داخل القوى العاملة لديها وألا تقيّد أو تحدّ من قدرة موظفيها على الوصول إلى برامج التلقيح. وفي مجال الممارسة العملية، يتعين على الشركات تمكين الموظفين من أخذ إجازة مدفوعة الأجر أو انقطاع عن العمل مدفوع الأجر للحصول على التلقيح، وأخذ إجازة طبية عند ظهور أي آثار جانبية متصلة باللقاح. ويمكن للشركات أيضاً أن تُسهم في إيجاد بيئة تمكينية مواتية لإعمال الحق في الصحة والحقوق الأخرى المتأثرة بالجائحة، مثلاً عن طريق دعم حملات التلقيح العامة ضد فيروس كوفيد-19. فإيجاد بيئة تمكينية مواتية لإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير القابلة للتجزئة لجميع الناس في جميع البلدان والتحسين المستمر لرفاههم، والخاليان من جميع العقبات، هما أمر يدعمه أيضاً الحق في التنمية.

20- ومسؤوليات الشركات عن احترام حقوق الإنسان تعمل بشكل متوازٍ مع التزاماتها بالامتثال للقوانين واللوائح الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان. فينبغي أن تمتثل المؤسسات التجارية بحسن نية للقوانين واللوائح الوطنية التي تحمي الأشخاص من مرض كوفيد-19، بما في ذلك ما يتصل بالإجراءات التنظيمية للقاح فيما يخص القوة العاملة أو دخول أطراف ثالثة إلى مباني المؤسسة التجارية أو مرافقها. ويتعين على الشركات أن تحدّد أي مخاطر متعلقة بحقوق الإنسان قد تنشأ عن تنفيذ أي التزامات قانونية قد لا تكون متوافقة بشكل كامل مع معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، وذلك عن طريق العناية الواجبة بحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر، بما في ذلك عن طريق استخدام أو بناء النفوذ للتصدي المشكلة[35]. وعندما يجعل القانون الوطني من الصعب أو المستحيل على الشركة أن تعمل مع التقيّد باحترام حقوق الإنسان، فإنها ينبغي أن تسعى إلى احترام مبادئ حقوق الإنسان الدولية إلى أقصى حد ممكن في ظل الظروف القائمة وأن يكون بإمكانها البرهنة على بذل جهودها في هذا الصدد[36].

دال- التأثيرات والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

21- في عالم مترابط، يضرب فيه الفيروس أطنابه في كل مكان، يمكن بسهولة إبطال مفعول الإجراءات التي تتخذها دولة واحدة لحماية حقوق سكانها وحدهم. وكما لوحظ أعلاه، فإن الجهود المبذولة لزيادة توافر اللقاح تعرقلها القواعد الحالية للتجارة والنزعة القومية للقاح التي تركز فقط على الدوائر المحلية، مع إهمال الاحتياجات العالمية.

22- وكلما طال استمرار جائحة كوفيد-19 كأزمة حادة، لأسباب من بينها انعدام المساواة بشأن اللقاحات، زاد تأثيرها الضار التراكمي على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في كل من الحياة والصحة والعمل والتعليم والضمان الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز. وتكون أشد التأثيرات على حقوق الإنسان حدةً هي تلك التي تطول الأشخاص المعرضين بدرجة أكبر لخطر مواجهة النتائج الضارة الناجمة

(33) النظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/BusinessAndHR-COVID19.pdf.

(34) النظر الرابط: https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/COVID-19-vaccines/advice.

(35) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ 19، الشرح.

(36) المرجع نفسه، المبدأ 23، الشرح. وللاطلاع على إرشادات إضافية بشأن هذه المسألة، انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/RtRInterpretativeGuide.pdf, pp. 78–79.

عن كوفيد-19 والأشخاص الذين هم في أقصى الخلف من حيث التصدّي له. والفيروس الذي يسبب مرض كوفيد-19 نفسه يصيب بدون تمييز – فجميع الناس معرضون لخطره. بيد أن كوفيد-19، من حيث آثاره، تمييزي للغاية من كثير من النواحي، سواء من حيث شدة تأثيره على بعض الأشخاص، أو من حيث آثار الجائحة على الأشخاص والمجموعات والبلدان كافة[37]. وبصورة خاصة، أدى انعدام المساواة في الحصول على اللقاحات في كثير من الأماكن إلى نتائج صحية أسوأ في حالة النساء والبنات، والأقليات القومية والإثنية والدينية والعرقية واللغوية، والسكان الأصليين، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع فقر، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، وخصوصاً المهاجرين غير الموثَّقين، والأشخاص عديمي الجنسية، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، والأشخاص الذين كانوا يعانون سابقاً من التهميش.

23- كما أن الإخفاق في ضمان الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 بشكل منصف وبتكلفة معقولة وبشكل آمن وفي الوقت المناسب وعلى نطاق عالمي إنما يؤثّر على الحق في الحياة والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة لملايين الأشخاص. وقد أسفر ذلك عن كثير من حالات الإدخال إلى المستشفيات والمرض والوفاة التي كان يمكن تجنبها. ويؤدي الارتفاع المستمر في حالات كوفيد-19 والإدخال إلى المستشفيات إلى زيادة الضغط على النظم الصحية وتعطيل الخدمات الصحية الأساسية وتحويل الموارد العامة المحدودة عن القطاعات الأخرى. وقد تأثرت بشكل خاص إمكانية الحصول على الرعاية الأولية الأساسية اليومية لمنع ومعالجة بعض المشاكل الصحية الأكثر شيوعاً. ولا تزال الرعاية الطويلة الأجل للحالات المزمنة، ورعاية إعادة التأهيل، والرعاية التخفيفية في نهاية العمر تعاني من الاختلال، ما يؤثر بدرجة خطيرة على كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تعرضت خدمات الصحة العقلية للاختلال بشكل خطير في كثير من البلدان، حتى في الوقت الذي أحدثت فيه جائحة كوفيد-19 والضغوط المتصلة بوقعها آثاراً ضارة على الصحة العقلية، ما نتج عنه حدوث زيادة هائلة في الطلب على خدمات الصحة العقلية[38]. ولا تزال اختلالات سلاسل الإمداد تؤثر على توافر الأدوية الأساسية وأدوات التشخيص وأجهزة الحماية الشخصية اللازمة لتوفير الرعاية بأمان وفعالية[39].

24- وتوقفت وتأُجلت في كثير من البلدان حملات التحصين الجماعية للأطفال ضد الأمراض الأخرى، ما عرض نحو 228 مليون شخص – معظمهم من الأطفال – لخطر الإصابة بأمراض شديدة العدوى، مثل الحصبة وشلل الأطفال والحمى الصفراء[40]. وقد تؤدي اختلالات عمليات التحصين الروتينية هذه إلى زيادة خطر عودة ظهور الأمراض التي عمل المجتمع الدولي بكد للتخلص منها.

25- كما أن بقاء الجائحة لفترة مطوَّلة يعني أيضاً استمرار القيود في بعض البلدان على الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ما يؤثر بصفة خاصة على النساء والبنات، بمَن في ذلك النساء

(37) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/UNSG_HumanRights_COVID19.aspx.

(38) World Health Organization (WHO), "The impact of COVID-19 on mental, neurological and substance use services", 2020; Dainius Pūras, "COVID-19 and mental health: challenges ahead demand changes", *Health and Human Rights Journal*, 14 May 2020.

(39) انظر الرابط: https://www.who.int/news/item/23-04-2021-COVID-19-continues-to-disrupt-essential-health-services-in-90-of-countries.

(40) انظر الرابط: https://www.unicef.org/supply/media/9741/file/COVID-19-Impact-on-Global-Logistics-and-Supplies-September-2021.pdf, p. 8.

الفقيرات، والنساء ذوات الإعاقة، ونساء جماعات الروما، والمهاجرات غير الموثَّقات، والمراهقات، والنساء المعرّضات للخطر، والنساء الناجيات من العنف العائلي و/أو العنف الجنسي[41].

26- وأدت الجائحة أيضاً إلى تكثيف الفجوات الاقتصادية القائمة من قبل وتعميق التفاوتات الاجتماعية، بينما دفعت أكثر من 100 مليون شخص إلى هوة الفقر. ولا يوجد لدى أكثر من 4 مليارات شخص سوى دعم اجتماعي ضئيل أو منعدم، ولا توجد لديهم رعاية صحية ولا حماية للدخل[42]. وبدون إمدادات كافية من اللقاحات، لن تتمكن المجتمعات في البلدان النامية من الانتقال من مرحلة الاستجابة لكوفيد-19 إلى مرحلة التعافي، كما سقطت الاقتصادات بدرجة أعمق في أوضاع الركود، وتواصَل تقليص الحريات الشخصية.

27- وكان للجائحة أيضاً آثار ضارة على حق الأطفال في التعليم وعلى حقوق المرأة[43]. ففي ذروة الجائحة، جرى عزل أكثر من 1,6 مليار طالب عن المدارس بسبب الإغلاق. وجرى إغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم لما يقرب من 80 في المائة من وقت التدريس الشخصي خلال السنة الأولى من الأزمة[44]. وكانت الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بصحة النساء والأطفال والمراهقين بحلول عام 2030 متأخرة بالفعل عن موعدها قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وردّت الجائحة إلى الخلف كثيراً من مكاسب التنمية التي تحققت، نظراً إلى سعي البلدان إلى معالجة تأثير الجائحة عن طريق تحويل الموارد المحدودة بالفعل من الخدمات الأساسية[45]. كما أن الثغرات في تغطية نظم الحماية الاجتماعية وعدم كفاية استحقاقات الحماية الاجتماعية قد أسهمت في التفاوتات التي أدت إلى تسريع وتعميق تأثير جائحة كوفيد-19. وتقدِّر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن الجائحة يمكن أن تدفع 142 مليون طفل إلى هوة الفقر[46]. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فمن المتوقع أن يعيش في أفقر بلدان العالم في عام 2030 ثمانية من كل عشرة أشخاص ممن دفعتهم الجائحة مباشرة إلى هوة الفقر[47]. وأدّت الجائحة أيضاً إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، إذ ارتفعت الأسعار بسبب النقص العالمي واختلالات سلاسل الإمداد. وفي جميع أنحاء العالم، زاد عدد من هُم عرضة لخطر المجاعة بمقدار 15 مليون شخص عما كانت عليه الحال قبل ظهور جائحة كوفيد-19[48].

(41) انظر الرابط: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2020/06/report/policy-brief-the-impact-of-COVID-19-on-women/policy-brief-the-impact-of-COVID-19-on-women-en-1.pdf, p. 10.

(42) انظر الرابط: https://www.un.org/sg/en/node/260030.

(43) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/TB/COVID19/Guidance_Note.docx.

(44) UNICEF, "Preventing a lost decade: urgent action to reverse the devastating impact of COVID-19 on children and young people", December 2021, p. 15.

(45) Independent Accountability Panel for Every Woman, Every Child, Every Adolescent, "The health of women, children and adolescents is at the heart of transforming our world: empowering accountability"، Geneva, March 2021؛ انظر أيضاً الرابط: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CRC/Shared%20Documents/1_Global/INT_CRC_STA_9095_E.docx.

(46) انظر الرابط: https://www.unicef.org/supply/media/9741/file/COVID-19-Impact-on-Global-Logistics-and-Supplies-September-2021.pdf.

(47) انظر الرابط: https://sdgintegration.undp.org/covid-impact-low-and-medium-hdi-groups؛ والرابط: https://news.un.org/en/story/2021/09/1100192.

(48) وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يوجد نحو 45 مليون شخص يواجهون خطر المجاعة ويحتاجون إلى التدخل العاجل.

28- وأدت عمليات الإغلاق المتكررة والقيود الأخرى المفروضة على الحركة إلى تعريض كثير من النساء والبنات للعنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف الجنساني) في المنزل[49]. ومع إغلاق المدارس على نطاق واسع وتزايد انعدام الأمن الاقتصادي للأسر، أدّى الوضع الصعب بالبنات إلى التخلّي عن تعليمهن، والتزوّج في ظروف قسرية، وإلى الخضوع لاستراتيجيات بقاء ضارة أخرى[50].

29- ولا يقع عبء الجائحة بالتساوي على جميع الناس[51]. فمعدلات الإصابة بفيروس كوفيد-19 الأعلى درجة والنتائج السيئة في صفوف الأشخاص المنتمين إلى جماعات الأقليات والأشخاص المنتمين إلى المجموعات المهمشة والضعيفة ترجع جزئياً إلى انعدام المساواة الهيكلية وإلى التمييز. فكثيراً ما استُبعد الأشخاص المنتمون إلى جماعات الأقليات من تصميم الاستجابات الصحية لجائحة كوفيد-19، كما أن معدلات التلقيح لدى مجتمعات الأقليات أقل من مثيلاتها لدى غيرهم[52]. وقد كشفت الجائحة عن وجود أوجه انعدام مساواة هيكلية، كما أنها فاقمت كثيراً من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يعاني منها بالفعل المهاجرون الذين هم في أوضاع هشة. وعلى سبيل المثال، لا تُعطَى الأولوية في التلقيح للعمال المهاجرين في بعض المناطق، على الرغم من المخاطر العالية للإصابة بفيروس كوفيد-19 التي يواجهونها، بسبب الأوضاع المعيشية السيئة، كما يواجه العمال المهاجرون خطر الاستبعاد من برامج التلقيح الوطنية بسبب صفة الهجرة غير النظامية[53]. ولا يجري أخذ العديد من ملايين الأشخاص المشردين في الاعتبار بشكل كافٍ في خطط توزيع لقاح كوفيد-19. ولم يجر إعطاء الأولوية في التلقيح للكثيرين من الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم الذين هم أكثر عرضة للنتائج السلبية لكوفيد-19 ويواجهون حواجز تعرقل الوصول أمامهم[54]. وتواجه النساء والبنات أيضاً التمييز في توزيع اللقاحات لأسباب كثيرة، من بينها ارتفاع معدلات الفقر لديهن وتأثير الأعراف المجتمعية[55].

30- ولا تزال الحاجة إلى احتواء انتشار كوفيد-19 تدفع كثيراً من الدول، من أجل حماية صحة سكانها وأرواحهم، إلى اتخاذ تدابير تؤثر على حقوق الإنسان، مثل القيود المؤقتة على حرية التنقل والإغلاق المؤقت للمدارس والمرافق العامة والأماكن ومؤسسات الأعمال. وعلى الرغم من أن بعض هذه التدابير كانت ضرورية ومتناسبة لحماية الصحة العامة، فإن تدابير أخرى لم تكن متوافقة مع الالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعند تقييد الحقوق من أجل حماية الصحة العامة، تكون الدول ملزمة بألاّ تتخذ سوى التدابير الضرورية والمتناسبة، والتي تكون أقل الخيارات تدخّلية التي يمكن أن تحقق النتيجة المرجوة. وفي الظروف الحالية، ينبغي السعي إلى ضمان وصول الجميع إلى اللقاحات بشكل منصف وكامل كوسيلة رئيسية لتحقيق أهداف الصحة العامة مع أقل قدر ممكن من القيود على حقوق الإنسان.

(49) UN-Women, "Measuring the shadow pandemic: violence against women during COVID-19", 24 November 2021, p. 19.

(50) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf.

(51) انظر الرابط: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/334299/WHO-2019-nCoV-SAGE_Framework-Allocation_and_prioritization-2020.1-eng.pdf.

(52) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25916&LangID=E.

(53) الوثيقة A/HRC/47/23، الفقرة 33؛ انظر أيضاً الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/CMWSPMJointGuidanceNoteCOVID-19Migrants.pdf.

(54) انظر أيضاً الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CRPD/Joint_Statement_Persons_with_Disabilities_COVID19.docx.

(55) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/TB/COVID19/Guidance_Note.docx؛ والرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf.

31- وقد يؤدي الأخذ بشهادات لقاح كوفيد-19 الإلزامية لأغراض السفر ودخول الأماكن أو الأنشطة العامة إلى إثارة مخاطر بالنسبة إلى حقوق الإنسان. فينبغي توخي الحذر لضمان عدم استخدام شهادات اللقاح على نطاق أوسع من اللازم، بما في ذلك لأغراض غير متعلقة بالصحة العامة، وضمان عدم استخدامها بطريقة تمييزية، بما في ذلك استخدامها على أساس الجنسية و/أو بلد المنشأ أو الوضع من حيث الهجرة. وردود أفعال الدول إزاء الجائحة، مثل فرض قيود السفر فوراً على البلدان التي اكتُشف فيها أولاً متحوِّر أوميكرون، إنّما تشكل خطراً يثبط الإبلاغ الحيوي عن أي متحورات جديدة، فيعرّض بذلك للخطر قدرة العالم على الاستجابة للجائحة بسرعة والتعافي منها وما لذلك من تأثير ضار على حقوق الإنسان.

32- ويتطلب ضمان المساواة في اللقاحات التصدّي لارتفاع مخاطر الإصابة بحالات المرض الشديد والوفاة المرتبطة بعدوى كوفيد-19 لدى أكثر الفئات حرماناً وتهميشاً. وينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بأولويات عمليات التلقيح على أساس المعايير المناسبة التي تعكس أفضل الأدلة العلمية المتاحة وبما يتماشى مع معايير وقواعد حقوق الإنسان، مع تجنب النُهُج الإقصائية التي تعزز خطوط انعدام المساواة القائمة[56]. فأطر التخصيص التي تركز فقط على الضعف الإكلينيكي إزاء العدوى، والتي لا تأخذ في الاعتبار أوجه الضعف الناجمة عن المحددات الأساسية للصحة، هي أُطر غير ملائمة. ولذلك ينبغي تحديد الأولويات في اللقاحات عن طريق مراعاة أوجه ضعف المجموعات التي هي، بسبب العوامل المجتمعية أو الجغرافية أو الطبية - الأحيائية الكامنة، تكون عرضة لخطر مواجهة أعباء أكبر بسبب جائحة كوفيد-19، وكذلك مراعاة المخاطر التي تواجهها هذه المجموعات واحتياجاتها[57]. وينبغي ألا يُستبعد في تحديد متلقي اللقاح أحد استبعاداً صريحاً أو ضمنياً على أساس التقدم في السن، أو الإعاقة، أو العرق، أو الجنس، أو الدين، أو الوضع من حيث الهجرة، أو النسب، أو مركزه، أو أي أسس تمييزية أخرى، وينبغي إجراء هذا التحديد عن طريق اتباع عملية منصفة وشفافة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة[58].

33- وأحد العناصر الأساسية للمساواة في اللقاحات هو الحوكمة القائمة على حقوق الإنسان، والتي تتطلب الشفافية في وضع الاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية، بما في ذلك حملات التحصين[59]، فضلاً عن الشفافية في العقود المبرَمة بين الحكومات وشركات الأدوية. إذ لا توجد حالياً معلومات كافية متاحة للجمهور في كثير من المواقع فيما يتعلق باتفاقات التمويل من أجل لقاحات جائحة كوفيد-19 وفيما يتعلق بتطوير هذه اللقاحات وشرائها وتخصيصها وتوزيعها. كما أدى الافتقار إلى الشفافية هو وحجم وتعقيد عمليات التلقيح ضد فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم إلى ظهور مخاطر الاختلاس والفساد، ما يقوض فعالية الاستجابة العالمية للجائحة ويؤدي إلى تفاقم تأثير ذلك على حقوق الإنسان. وتتجلى هذه المخاطر بشكل خاص عندما تكون إمدادات اللقاح محدودة والطلب العالمي مرتفعاً. ويوجد أيضاً خطر الفساد الذي يكتنف عملية صنع القرار المتصلة بتخصيص اللقاحات للفئات ذات الأولوية الخاصة[60].

(56) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf؛ والوثيقة E/C.12/2020/1.

(57) WHO, “SAGE values framework for the allocation and prioritization of COVID-19 vaccination”. 13 September 2020.

(58) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf.

(59) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

(60) United Nations Office on Drugs and Crime, “COVID-19 vaccines and corruption risks: preventing corruption in the manufacture, allocation and distribution of vaccines”, policy paper, 8 January 2021.

34- وتميل الاستجابات لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تخصيص اللقاحات، إلى أن تكون متجهة من أعلى إلى أسفل، فتقوم السلطات المركزية بوضع القواعد واللوائح. كما أدّى الإخفاق الشائع في إشراك المجتمعات المحلية والفئات المعرضة لخطر الاستبعاد إشراكاً ملائماً إلى تغذية استجابات عززت انعدام المساواة والتمييز. فالمشاركة الهادفة من جانب المجتمع المدني وإشراك المجتمعات المحلية في وضع بروتوكولات توزيع اللقاحات وفي إدارة اللقاحات وفي السياسات المتعلقة بترتيب أولويات عمليات التخصيص هي أمور ضرورية لضمان تحقيق فعالية أكبر وللحد من الفساد في هذا القطاع[61].

35- وبالمثل، فإن الوصول إلى المعلومات الموضوعية الجديرة بالثقة والحوار الثنائي الاتجاه والمناقشة المفتوحة هي سمات أساسية لبيئة فيها يثق الناس في النصائح المقدمة من السلطات الصحية ويقبلون التدابير الحكومية اللازمة والمناسبة المطبَّقة للتغلب على الجائحة، بما في ذلك اللقاحات. وتواجه الحكومات في كثير جداً من الأحيان عجزاً كبيراً في الثقة، يجب التغلب عليه لكي تكون الرسائل المتعلقة باللقاحات فعالة تماماً. ومن الأهمية البالغة الحفاظ على فضاءات المناقشة المفتوحة وجعلها في متناول المجتمعات المختلفة، وخصوصاً أولئك المعرضين لخطر تركهم خلف الركب.

هاء- تنامي أوجه انعدام المساواة بين الدول، والتفاوت في التعافي

36- أدت جائحة كوفيد-19 إلى أزمة عالمية وعجّلت الجائحة بانهيار للنشاط الاقتصادي لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث[62]. وقد وقع التأثير الاقتصادي للجائحة بشكل غير متناسب على البلدان النامية، التي كانت بالفعل أكثر ضعفاً قبل الأزمة وتواجه الآن طريقاً أكثر إشكاليةً لتحقيق الانتعاش.

37- وظهر انعدام المساواة من حيث الحصول على اللقاحات كخط صدع رئيسي في تحقيق التعافي العالمي. كما أدّى تنامي أوجه انعدام المساواة، من عدم إمكانية الحصول على اللقاحات والتفاوت في التعافي عبر الخطوط الفاصلة الجغرافية والدخْلية والقطاعية، إلى زيادة اتساع أوجه انعدام المساواة القائمة، مع تعرض البلدان النامية المنخفضة الدخل لخطر دفعها إلى الوراء بدرجة أكبر، على عكس الوعد بإعادة البناء بشكل أفضل.

38- أمّا النزعة القومية المتعلقة باللقاحات فهي تحرم الأفراد والشعوب من حقهم الإنساني في التنمية وهو الحق غير القابل للتصرف، الذي يمنح جميع الناس في كل مكان الحق في المشاركة في التنمية والإسهام فيها والتمتع بها بشكل منصف. وتُلغِي هذه النزعة تكافؤ الفرص لجميع الدول وسكان العالم بأسره. وتؤدي إلى حدوث انتكاسات في التنمية، فتزيد من تفاقم الفقر وانعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها، كما توسّع الفجوات في أوجه انعدام المساواة وفي التنمية على نطاق العالم.

39- وما لم تتعزز إمكانية الحصول على اللقاحات في البلدان النامية، ستستمر الجائحة في تقويض سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، بالنظر إلى درجة الترابط بين نظم الإنتاج حول العالم. وأدت الزيادات السريعة في الطلب الناجمة عن إعادة فتح الأبواب في الاقتصادات إلى دفع أسعار السلع الأساسية إلى أعلى، مثل حالة النفط والمعادن، كما أن أسعار المواد الغذائية آخذة في الارتفاع، ولا سيما في الأسواق الناشئة. وأسفرت التوترات على طول سلاسل الإمداد بسبب الجائحة عن زيادة ضغوط التكلفة، كما ازدادت

(61) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf.

(62) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), “Tax and fiscal policies after the COVID-19 crisis”, 14 October 2021.

تكاليف الشحن بشكل حاد[63]. وجميع هذه العوامل تعزز الضغوط الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، مع ما لذلك من آثار خاصة على البلدان النامية والسكان الضعفاء.

40- وفي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، يؤدي عدم الحصول على اللقاحات، بجانب القيود المالية، إلى إعاقة تحقيق التعافي. فوفقاً لآخر تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغت نسبة الحوافز المالية العالمية الموجَّهة لمواجهة الجائحة 16,9 تريليون دولار، وحدثت نسبة 85,9 في المائة من هذا الإنفاق في الاقتصادات المتقدمة، بينما لم يبلغ نصيب الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية إلا 13,8 في المائة و0,4 في المائة، على التوالي[64]. وأصبح التلقيح عاملاً حاسم الأهمية في تحديد مستوى تعافي سوق العمل[65]. أمّا التفاؤل الذي ظهر في بداية عام 2021 فقد اضمحل إزاء آثار الموجات الجديدة من الجائحة وظهور متغيرات جديدة من فيروس كوفيد-19 وإزاء استمرار انعدام المساواة في اللقاحات.

41- والتوزيع غير المنصف للقاحات فيما بين البلدان لا يتعارض مع الالتزامات القانونية الدولية فحسب، بل إنه يقوض أيضاً تحقيق أهداف التنمية المستدامة[66]. وقد تؤدي تكلفة التلقيح المتأخر إلى عقد ضائع من أجل التنمية وإلى جيل ضائع من الشباب المتدني التعليم والعاطل عن العمل والساخط. وتشير التقديرات إلى أن الجداول الزمنية للتلقيح المتأخر ستكلف الاقتصاد العالمي 2,3 تريليون دولار في شكل خسائر للناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025[67].

42- ولم تتمكن البلدان النامية في بعض الحالات حتى من التلقيح الكامل للعاملين في مجال الرعاية الصحية لديها وفئات السكان الأكثر عرضة للخطر، وقد لا تحقق هذه البلدان، حتى عام 2024، مستويات النمو التي كانت قائمة قبل جائحة كوفيد-19[68]. والتحويل الجاري الموارد إلى برامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 يمكن أن يمنع البلدان أيضاً من القيام بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

43- وأدت الآثار التبعية لانعدام المساواة في اللقاحات، التي تجبر البلدان على فرض القيود مجدداً وتفرض ضغوطاً مالية إضافية على الميزانيات، إلى تقليص الحيز المالي[69]، بما في ذلك الحيز المتاح منه لحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة، ما دفع كثيراً من البلدان النامية إلى أزمات متعددة متشابكة – أي أزمة ديون وأزمة تنمية وأزمة حقوق إنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المطولة للجائحة تقوض قدرة البلدان النامية على الاستجابة للآثار المتسارعة لتغير المناخ وعلى القيام بالاستثمارات اللازمة للحد من الانبعاثات ولتسهيل تحقيق التكيف والمرونة في مجتمعاتها.

44- ويؤدي انعدام المساواة في الحصول على اللقاحات إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية القائمة. كما أن ضعف التماسك الاجتماعي يزيد من هشاشة البلد ويقلل من قدرته على الصمود

(63) OECD, *Economic Outlook*, vol. 2021, No. 2.

(64) International Monetary Fund, *Fiscal Monitor*, October 2021.

(65) انظر الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_824092.pdf.

(66) United Nations Development Programme (UNDP), Data Futures Platform, "Impact of vaccine inequity on economic recovery". متاح على الرابط: https://data.undp.org/vaccine-equity/impact-of-vaccine-inequity-on-economic-recovery/.

(67) *The Economist* Intelligence Unit, "How much will vaccine inequity cost?", 2021.

(68) انظر الرابط: https://www.who.int/news/item/22-07-2021-vaccine-inequity-undermining-global-economic-recovery.

(69) OECD, "Policy responses to coronavirus disease (COVID-19), tax and fiscal policies after the COVID-19 crisis", 14 October 2021, p. 12.

أمام الأزمات والصدمات الجديدة. والاستياء مما ترتّبه تدابير معينة متصلة بالجائحة من آثار اجتماعية – اقتصادية وآثار على حقوق الإنسان، وهي آثار يطول أمدها بفعل عدم كفاية مستويات التلقيح، ينطوي على خطر توليد التطرف العنيف والإرهاب[70]. وهذه الثغرات المتعلقة بحقوق الإنسان والعوامل المرتبطة بها تنطوي على إمكانية تصعيد التوترات المجتمعية والعنف، والتي تتزايد بالفعل في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً- تعزيز المساواة في اللقاحات

ألف- معالجة العقبات التي تعترض تحقيق الإنصاف في اللقاحات

45- النداء الذي وُجه بجعل الأدوية واللقاحات الأساسية، بما في ذلك أدوية ولقاحات فيروس كورونا، ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع في كل مكان، هو نداء متجّذر في نُهُج التغطية الصحية الشاملة. فيلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول اللقاحات إلى الجميع.

46- وينبغي معاملة اللقاحات على أنها سلع منفعة عامة، ومع ذلك فإن التكلفة الحالية للقاحات تمثل عبئاً مالياً كبيراً على البلدان المنخفضة الدخل وتشكل عقبة أخرى أمام تحقيق الإنصاف في اللقاحات. وفي ظل مخططات التسعير الحالية، ستحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى زيادة إنفاقها الصحّي بنسبة 30 إلى 60 في المائة بغية الوصول إلى هدف تلقيح 70 في المائة من سكانها. وعلى النقيض من ذلك، ستحتاج البلدان المرتفعة الدخل إلى زيادة إنفاقها الصحّي بنسبة 0,8 في المائة فقط لتحقيق نفس معدل التلقيح[71].

47- والتصدّي للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة حول اللقاحات، والتي يمكن أن تؤدي إلى التردد في أخذ اللقاحات، يشكل جزءاً بالغ الأهمية من السيطرة الفعالة على الجائحة[72]. وهذا التصدّي يشمل توفير معلومات موثوقة وموضوعية وذات توقيت مناسب ويمكن الوصول إليها بشأن لقاحات كوفيد-19، بما في ذلك فوائد اللقاح ومخاطره، وترويج الحقائق والأدلة العلمية. ويجب أن ترتكز التدابير بشأن على القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحق في حرية الرأي والتعبير والخصوصية[73]. ويؤدي الحد من إسهام أصحاب المصلحة ومشاركتهم في الاستجابة إلى نقص في ردود الفعل النقدية، بما في ذلك في المناقشات التي يشارك فيها الخبراء والمهنيون الطبيون والصحفيون والمؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يقوض الاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19[74].

48- ويتعين على الدول، كجزء من التزامها بضمان الحصول على اللقاحات، أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة للتصدي للتردد في أخذ اللقاحات، بما في ذلك التردد الناجم عن انعدام الثقة في النظم الصحية أو انعدام الاطمئنان إليها، أو عن أوجه القلق المتعلقة بسلامة اللقاحات أو فعاليتها، أو عن معتقدات شخصية بشأن التلقيح أو عن أسباب أخرى. ولتحسين مستويات القبول، يكون من الضروري أن تصل الحملات الإعلامية العامة إلى جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة أشد الفئات تهميشاً[75]، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب كجزء من الالتزام بضمان الوصول إلى اللقاحات.

(70) Counter-Terrorism Committee Executive Directorate, “Update on the impact of the COVID-19 pandemic on terrorism, counter-terrorism and countering violent extremism”, pp. 18–19.

(71) UNDP, Data Futures Platform.

(72) World Health Assembly resolution WHA73.1 on the COVID-19 response.

(73) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/47/25.

(74) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_AccessVaccines_Guidance.pdf.

(75) Joint Declaration on Freedom of Expression and “Fake News”, Disinformation and Propaganda, 3 March 2017.

باء - المساعدة والتعاون الدوليان

49- يبلغ إنتاج اللقاحات عالمياً في الوقت الحالي 1,5 مليار جرعة شهرياً، ولذلك توجد مشاكل كبيرة في التوزيع والتخصيص، لأن العرض يكفي نظرياً لتلبية الأهداف التي حددتها منظمة الصحة العالمية للتلقيح العالمي. كما أن المساهمات المقدَّمة والتعهدات بتمويل وتوفير عمليات التلقيح قد ازدادت إلى مستويات مهمة، ولكن ذلك لم يُترجم بعد إلى زيادات كبيرة بما فيه الكفاية في عمليات التلقيح في البلدان المنخفضة الدخل. وتوجد حاجة إلى استثمارات إضافية لتوسيع التغطية، بما في ذلك جولات التلقيح المستقبلية.

50- والوفاء بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالمساعدة والتعاون الدوليين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أمر حاسم الأهمية لضمان تقاسم جميع التكنولوجيات الصحية وبيانات الملكية الفكرية والدراية الفنية المتعلقة بلقاحات وعلاج فيروس كورونا تقاسماً واسع النطاق باعتبارها سلعة عامة عالمية[76]. وهذا يتطلب أن تنسق البلدان جهودها وأن يجري تقديم المساعدة ممن يستطيعون تقديمها، ولا سيما المساعدة الاقتصادية والعلمية والتقنية، إلى البلدان النامية من أجل التحصين ضد الأمراض المعدية الرئيسية والوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة وعلاجها ومكافحتها[77].

51- وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعهدت الدول بتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وبتعزيز وسائل التنفيذ من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وبشأن والوصول إليها جميعاً[78]. وتماشياً مع الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها[79]، يشكّل التضامن والتعاون والشراكة فيما بين الدول وجميع الجهات صاحبة المصلحة أمراً حيوياً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

52- وتوجد حاجة ماسة إلى تعزيز التعاون الدولي، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية بغية النهوض بجميع حقوق الإنسان وتمكين الجميع من تقاسم فوائد التقدم العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك الحصول على اللقاحات باعتبارها سلعة عامة عالمية. فالبنك الدولي، عن طريق عمليات تمويل اللقاحات، يساعد مثلاً البلدان على مستوى العالم في شراء اللقاحات ونشرها[80].

53- ويتعين على الدول أن تكثف دعمها وتجدد التزامها بالمبادرات والشراكات العالمية والإقليمية القائمة الهادفة إلى التعجيل بتطوير وإنتاج أدوات تشخيص فيروس كوفيد-19 وعلاجاته ولقاحاته والوصول إليها

(76) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26484.

(77) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000)، الفقرات 43-45. انظر أيضاً الرابط: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26484&LangID=E.

(78) الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط 'الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، والغاية 17-6 المتعلقة بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها وتعزيز تبادل المعرفة بشروط متفق عليها بشكل متبادل، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، وخاصة على مستوى الأمم المتحدة، وعن طريق آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا. انظر أيضا جدول أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الفقرتين 120 و121، الرابط: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf.

(79) الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

(80) انظر الرابط: https://blogs.worldbank.org/voices/tackling-vaccine-inequity-africa.

بشكل منصف، وهو ما يشمل الصندوق الأفريقي لاقتناء اللقاحات[81] التابع للاتحاد الأفريقي، والصندوق الدائر لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية[82]، وآلية الاستجابة لجائحة كوفيد-19 التابعة للصندوق العالمي[83]. وقد حقق مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس)[84] تقدماً كبيراً في تأمين تمويل اللقاحات وشرائها بصورة مجمَّعة من أجل توزيع لقاحات كوفيد-19 توزيعاً عالمياً غير مسبوق. بيد أن ذلك لا يزال يواجه عراقيل بسبب حالات حظر التصدير، وإعطاء الأولوية من جانب الشركات المصنعة والبلدان للصفقات الثنائية، والتحديات المستمرة في زيادة إنتاج اللقاحات، والتأخيرات في تقديم ومعالجة طلبات الحصول على الموافقة التنظيمية[85]. وتوجد حاجة إلى توسيع وتسريع ومَنهَجة التبرعات بالجرعات، ذات فترات الصلاحية الكافية، المقدَّمة من البلدان التي بلغت مراحل متقدمة من برامج التلقيح الخاصة بها. وفي ظل مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 (مجمع الإتاحة)[86]، يمكن للمصنعين تجميع التكنولوجيا والخبرة الفنية بسهولة، ما سيعزز الإمداد الكلي وييسّر الوصول إلى اللقاحات.

54- ويجب أيضاً على الدول وشركات الأدوية ضمان حصول الجميع على الفوائد الكاملة للعلاجات التي يجري تطويرها بغية التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19. وتوجد تطورات واعدة في العلاجات لها آثار هامة مضادة للفيروسات والقدرة على الحد بدرجة كبيرة من الإدخال في المستشفيات. وتوجد خطوة مشجِّعة تتمثل في مبادرة مجمع براءات اختراع الأدوية فيما يتصل بفيروس كوفيد-19. وعلى سبيل المثال، توصلت المبادرة إلى اتفاق مع بعض شركات الأدوية لإصدار تراخيص فرعية غير حصرية لتصنيع أدويتها المضادة للفيروس[87].

55- وتشكل اتفاقية منظمة الصحة العالمية المرتقبة أو اتفاقها المرتقب أو أي صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها[88] فرصة لضمان أن تكون أي استجابة لجائحة مستقبلية أمراً يرتكز على أساسات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولمواجهة التحديات المستمرة المتمثلة في عدم الإنصاف في الوصول إلى اللقاحات. وينبغي أن يعيد مثل هذا الصك الدولي التأكيد والتشديد على التزام الدول بضمان أن تكون اللقاحات في متناول الجميع وأن يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب وبطريقة منصفة وعلى نطاق عالمي، وأن يكون توزيع اللقاح غير تمييزي، وأيضاً التأكيد والتشديد على مسؤولية الآخرين عن ذلك. ومن الأهمية البالغة أيضاً أن يعيد هذا الصك تأكيد التزامات الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لالتماس وتقديم المساعدة والتعاون الدوليين وضمان التضامن والعدالة والإنصاف على الصعيد العالمي، استجابة لحالات الطوارئ الصحية والجوائح. وبالمثل، ينبغي أن يعيد الصك تحديد مسؤوليات حقوق الإنسان الواقعة على شركات الأدوية المشاركة في عملية تطوير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. والعمليات التشاورية الهادفة التي تسترشد بالحق في المشاركة في جميع مراحل عملية الصياغة ستكون ضرورية للغاية لضمان أن يجري في الصك المرتقب تبنّي مبادئ حقوق الإنسان اللازمة لتوجيه الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة في المستقبل.

(81) انظر الرابط: https://africacdc.org/news-item/african-vaccine-acquisition-trust-delivers-12-000-doses-of-covid-19-vaccine-to-the-african-union/.

(82) انظر الرابط: https://www.paho.org/en/revolvingfund.

(83) انظر الرابط: https://www.theglobalfund.org/en/covid-19/response-mechanism/.

(84) انظر الرابط: https://www.gavi.org/covax-facility.

(85) انظر الرابط: https://news.un.org/en/story/2021/09/1099422.

(86) انظر الرابط: https://www.who.int/initiatives/covid-19-technology-access-pool.

(87) انظر الرابط: https://medicinespatentpool.org/covid-19/.

(88) World Health Assembly decision SSA2(5), entitled “The world together: establishment of an intergovernmental negotiating body to strengthen pandemic prevention, preparedness and response”.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

56- ظل التفاوت في نشر وتوزيع لقاحات كوفيد-19 أحد أهم أوجه الإخفاق في الاستجابة الدولية للجائحة، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على التمتع بحقوق الإنسان وإعمال الحق في التنمية. وستتطلب إعادة البناء بشكل أفضل ضمان الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030، على النحو الذي أكده الأمين العام في "أسمى تطلعات: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان".

57- ويجب في أي جهود للتعافي معالجة الأسباب الجذرية للدمار الذي أحدثته الجائحة. وفي "خطتنا المشتركة"، حدد الأمين العام التهديدات التي يطرحها تعميق انعدام المساواة، وخاصة تلك التي جرى الكشف عنها والتي تتفاقم الآن بسبب جائحة كوفيد-19، ودعا إلى إبرام عقد اجتماعي جديد لإعادة بناء الثقة العامة بين الناس وحكوماتهم.

58- وينبغي أن تغتنم الدول هذه الفرصة لإدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في استجاباتها للجائحة وفي التعافي منها، فتتجه نحو الأخذ بنظم رعاية أكثر شمولاً. وهذه فرصة حاسمة الأهمية لتجديد برامج الحماية الاجتماعية وضمان الرعاية الصحية الشاملة، من أجل توفير حماية أفضل للسكان في جميع أنحاء العالم من الأزمات المستقبلية.

59- وفضلاً عما لتأخيرات اللقاحات من تأثير شديد على حياة الملايين وصحتهم، فإن تأثيرها على حقوق الإنسان عميق. ويشكّل انعدام المساواة في اللقاحات عاملاً جوهرياً في التباين الحاد في عمليات التعافي الاقتصادي. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على العلاقة المتبادلة بين الصحة والرفاه الاقتصادي للبلد الواحد ولجميع البلدان. وهذا الترابط يتطلب اتباع نهْج للوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان يشمل التعاون الدولي ويؤكد على أهمية تدابير الإغاثة الاقتصادية والحوافز المالية وحزم الحماية الاجتماعية الرامية إلى التخفيف من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

60- وما يقابل ذلك من تخفيف عبء الديون ينبغي أن يمتد ليشمل جميع البلدان المحتاجة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، من أجل تزويد البلدان النامية بالحيز السياساتي والمالي اللازم لحصر الإنفاق الاجتماعي في الغرض منه والتوسّع فيه، وتعزيز النظم الصحية، وبناء القدرة على الصمود في الأجل الأطول.

61- وإن ضمان الحصول الشامل والمنصف على لقاحات كوفيد-19 هو أمر لا بد منه لحماية الحق في الصحة. فيجب على الدول، من أجل مصالحها الخاصة ومن أجل الصالح العام، الاستثمار في الإنتاج العالمي للقاحات بغية الوفاء على نحو أفضل بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وبغية زيادة قدرتها على توزيع اللقاحات بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة البحث والتبادل عبر الوطنيين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تنويع الإنتاج والابتكار في مجالات الصحة والأدوية واللقاحات.

62- ولا يتماشى تخزين لقاحات كوفيد-19 مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن الوصول بصورة شاملة ومنصفة إلى اللقاحات على الصعيد العالمي لم يُكفَل بعد. ويتعين على الدول أن تتخذ خطوات عاجلة لتحقيق زيادة كبيرة في إمدادات اللقاحات المقدَّمة إلى مرفق كوفاكس من أجل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ولدعم جهود توصيل اللقاحات. وقد يستلزم ضمان التوزيع العالمي المنصف قيام الدول ذات معدلات التلقيح المرتفعة التي حجزت كميات لقاحات أن تعيد تخصيص الإنتاج المتاح لنشر اللقاحات بصورة أكثر إنصافاً.

63- ويجب أن تُتَرجم إلى أفعال الدعوة إلى معاملة لقاحات كوفيد-19 على أنها سلعة عامة عالمية. وهذا يتطلب إرادة سياسية قوية لإجراء تغييرات تحويلية على الصعيدين الوطني والدولي. وبصورة خاصة،

يجب إزالة العقبات التي تحول دون ضمان وصول اللقاحات والعلاجات إلى الجميع، بما في ذلك عمليات الترخيص التي تتسم بتعقيد وتقييد لا موجب لهما. ويجب على الدول، بموجب اتفاق تريبس، أن تنظر في تقديم تنازل مؤقت عن حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة إلى يتم احتواء جائحة كوفيد-19، بما يتماشى مع حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وكذلك بوجه خاص، تعزيز وصول الجميع إلى الأدوية[89]. وينبغي أن تحترم شركات الأدوية حق الدول في استخدام هذه الأحكام[90].

64- **ويتعين على شركات الأدوية، وغيرها من مؤسسات الأعمال العاملة في تطوير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها، أن تفي بالكامل بمسؤولياتها فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وهذا يشمل توخي العناية الواجبة بحقوق الإنسان في جميع الأنشطة والعلاقات التجارية المتصلة بتطوير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها، واتخاذ إجراءات فعالة لمنع وتخفيف ومعالجة أي تأثيرات سلبية لذلك على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة.**

65- **ويتعين على الدول، من أجل الوفاء بواجبها المتمثل في حماية الناس من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية والمرتكبة في سياق اللقاحات، أن تضع أُطراً قانونية وسياساتية فعالة، بما في ذلك ما يتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، للتأكد من أن المؤسسات التجارية العاملة في تطوير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها تمارس عملها وفقاً لمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.**

66- **ويشكل التردد في تلقي اللقاحات تهديداً عالمياً ويجب معالجته عن طريق ضمان وصول المعلومات الواقعية وذات التوقيت المناسب عن الجائحة واللقاحات إلى جميع الناس، وخاصة أكثرهم تهميشاً، كجزء من الالتزام بضمان الحصول على لقاحات كوفيد-19. ذلك أن التصدّي للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة حول اللقاحات، والتي يمكن أن تؤدي إلى التردد بشأن اللقاحات، يشكل جزءاً مهماً من مكافحة الجائحة.**

67- **وينبغي أن يُدمَج في اتفاقية منظمة الصحة العالمية المرتقبة أو اتفاقها المرتقب أو أي صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها النهْج القائم على حقوق الإنسان في التأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها والتعافي منها. كما تشكّل المشاركة المعتبَرة للجهات الفاعلة ذات الصلة في عملية الصياغة أمراً محورياً لضمان ارتكاز هذا الصك بقوة على أسس القانون الدولي لحقوق الإنسان.**

---

(89) إعلان بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، اعتمدته منظمة التجارة العالمية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2001.

(90) الوثيقة E/C.12/2020/1.